هذا كتاب السمط العبقرى، فى شرح العقد الجوهرى، فى الفرق
بين كسبى الماتريدى والاشعرى، المتن من مصنفات عمدة الواصلين
وقدوة الكاملين مولينا الشيخ خالد ضياء الدين
قدس سره المتين، والشرح من مؤلفات
المحقق الالمعى، والمدقق اللوزعى،
عبد الحميد حمدى افندى
الخرپوتى الشهير بابن
شارح البرده بلغه
الله مراده

م م

م

ارادهٔ جزئیه رساله‌سی شرحی ـ معارف نظارتی رخصتیله طبع اولنمشدر

(صاحب امتیاز و مصححی)

شارح تحریرك مجاز لرندن وبایزید جامعشریفی درسعاملرندن خرپوتی
مکرمتلو عبد اللطیف افندی

درسعادتده باب عالی جاده سنده ٣٤ نومرولو (جمال افندی)
مطبعه سنده طبع اولنمشدر

السمط العبقرى فى شرح العقد الجوهرى

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله خالق الافعال وفاعليها ❊ واشكر الله موجد الاقوال وقائليها ❊ واصلى واسلم على من جعل الله امته امة وسطا ❊ ونصره على جبابرة المعتزلين عن هداه وسطا ❊ وعلى اله واصحابه الذين اشعروا شعائر الدين ❊ فصاروا اساتذة الامة وجهابذة اليقين (وبعد) فيقول العبد المفتقر الى فيض ربه اللاهوتى ❊ عبد الحميد الحمدى بن عمر النعيمى الخربوتى ❊ لما اتفق ان بلغ الاشتغال ❊ بمذاكرة شرح العقائد العضدية للمولى الجلال ❊ الى قول المولى عضد الدين ❊ وخالق الافعال ❊ وبمدارسة التوضيح والتلويح ❊ الى بحث التحسين والتقبيح ❊ المبتنى على مسئلة خلق الاعمال ❊ اردت ان افيد هذه المسئلة على وجه يحصل به الانحلال ❊ عما فعله بنان الاوهام فيها من عقد الاشكال ❊ ففتشت عن كل زبر سمعته فى هذا الباب مرتب ❊ وندشت عن كل سفر هو لذاك الخطاب مركب ❊ واذا انا بمناد ينادى ان اناجذ يلها المحك وعذيقها المرجب ❊ فسارعت اليه ووجدته رسالة مفردة فى بيداء التحقيق مثل الطود العظيم ❊ ماتذر من شئ اتت عليه الاجعلته كالرميم ❊ وضعها حضرة الشيخ الشهير ❊ والعارف الكبير ❊ الامام النهمام

الواحد ❊ الوارث من الفضائل الطارف والتالد ❊ مولانا الشيخ ضياء الدين خالد ❊ قدس الله سره الطاهر ❊ وامدنا ببركات فيضه الباطن والظاهر ❊ فاكتفيت بها وتركت البواقيا ❊ ومن طلب البحر استقل السواقيا ❊ الا انها لكونها مع وجازتها متضمنة لنفائس مباحث مهمة مقتضية للتفصيل ❊ وصيرورتها مع عزازتها متكمنة بغرائب تراكيب جمة مستدعية للتحليل ❊ لم تستغن عن شرح متكفل لهذا الشان ❊ و مترفل فى جلباب البيان ❊ فقصدته مع عدم الاستهال لذلك ❊ متوكلا على الله الموفق لاستسهال ماهنالك ❊ كى يكون خدمة لجناب المؤلف الرفيع وان كانت حقيرة ❊ ووسيلة الى نسبة بابه المنيع لانها خطيرة ❊ واسأل الله ان ينفعنى به وكل منصف لبيب ❊ ذلكم الله ربى عليه توكلت واليه انيب

(بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) مباحث البسملة والحمدلة مما قد قضى عنه فى المطولات الوطر ❊ فلنا فى الترك مندوحة عن ايرادها فى هذا المختصر (فاطر السموات والارض) مبدعهما من غير مثال يحتذيه ❊ ولا قانون ينتحيه ❊ من الفطر وهو الشق طولا كأنه شق العدم باخراجهما منه على ماذكره علامة الوجود ❊ المولى ابو السعود ❊ ولا يخفى مافيه من الاقتباس ❊ على من له بالطائف استئناس (وخالق العباد) وخالق (مايعملون) وفيه تلميح الى قوله تعالى ❊ والله خلقكم وماتعملون ❊ و براعة استهلال ❊ فالموافق لما يقتضيه الحال ❊ ان يكون ماهنا مصدرية بلاجدال ❊ اى عملهم ليكون نصا فى تحقيق المقصود هنالك ❊ مع ان فعلهم اذا كان بخلق الله تعالى كان مفعولهم المتوقف على فعلهم اولى بذلك (الذى اذا اراد شيئا) من الاشياء (انما يقول له كن) اى يعلق به قدرته او يقول له احدث (فيكون) اى فيحدث من غير توقف على شئ آخر اصلا وفيه اقتباس من مثل قوله تعالى ❊ انما قولنا لشئ اذا اردناه ان نقول له كن فيكون ❊ و براعة

استهلال ايضا فانه كما ان الاية الاولى ترد على المعتزلة من غير نكير ❊ كذلك هذه الاية لكن بعد العناية والتحرير ❊ وذلك لانه لما استحال تخلف المراد عن الارادة فى شانه تعالى على ماتقرر فى علم الكلام ثبت ان فعل العبد شئ اراده تعالى وهو ظاهر وكل شئ شانه كذا بخلقه تعالى وتكوينه بشهادة هذه الاية الكريمة ينتج ان فعل العبد بخلقه تعالى وتكوينه (ثم ان من المفسرين من ذهب الى ان هذا الكلام مجاز عن سرعة الايجاد وسهولته على الله تعالى وكمال قدرته تمثيلا للغائب اعنى تأثير قدرته فى المراد بالشاهد اعنى امر المطاع للمطيع فى حصول المأمور به من غير امتناع وتوقف ولا افتقار الى مزاولة واستعمال آلة وليس ههنا قول ولا كلام ❊ وانما وجود الاشياء بالخلق والتكوين مقرونا بالعلم والقدرة والارادة القائمة بالملك العلام ❊ ومنهم من ذهب الى انه حقيقة وان الله تعالى قد اجرى سنته فى تكوين الاشياء ان يكون بهذه الكلمة وان لم يمتنع تكوينها بغيرها والمعنى نقول له احدث فيحدث عقيب هذا القول لكن المراد الكلام الازلى القائم بذاته تعالى لا الكلام اللفظى المركب من الاصوات والحروف لانه حادث فيحتاج الى خطاب آخر ويتسلسل ولانه يستحيل قيام الصوت والحروف بذات الله تعالى ولما لم يتوقف خطاب التكوين على الفهم واشتمل على اعظم الفوائد وهو الوجود جاز تعلقه بالمعدوم بل خطاب التكليف ايضا ازلى فلا بد ان يتعلق بالمعدوم على معنى ان الشخص الذى سيوجد مأمور بذلك وبعضهم على ان الكلام فى الازل لا يسمى خطابا حتى يحتاج الى مخاطب على ماذكره العلامة التفتازانى فى التلويح (والصلوة) اى الرحمة وحسن الثناء من الله تعالى فقط لادعاء المؤمنين واستغفار الملائكة ايضا لان المراد بالصلوة هنا ماهى من الله تعالى وهى اذا نسبت الى الله تعالى تكون بمعنى الرحمة فحسب ولقد نبهت فى حاشية

(نتائج)

(٢) (قيل الحرى ان يقال وجمع بينهما لانه يكره عنده افراد احدهما عن الاخر كما هو مذهب الشافعى على ماصرح به الامام النووى فان المصنف شافعى (قلت وانت خبير بان تعبير الشرح لكون قوله اخذ بالعزيمة ناظرا الى القول بعدم كراهة الافراد وقوله و الاحتياط ناظرا الى القول بكراهته اجمع واحسن على ان كراهة الافراد مما لم يصح القول بها وممن جزم بعدم صحة القول بها ابن امير حاج واستدل عليه بما فى سنن النسائى بسند صحيح فى حديث القنوت

نتائج الافكار ايضا على هذه الدقيقة ❊ مستمدا بما حققه استاذا ساتيذنا المولى الخادمى فى شرح الطريقة ❊ فلعل جمهور الشراح عن هذا ذهلوا فوقعوا فيما وقعوا كما ذكره المولى المزبور (والسلام) اى التسليم من الافات المنافية لغاية الكمال ❊ والجمع بين الصلوة والسلام اخذ ٢ بالعزيمة والاحتياط على كل حال ❊ وباقى مباحثهما موكول كمباحث البسملة والحمدلة الى المطولات * فارجع اليها ان كان لك ارادة ان تبلغ فى الامور الغايات (على سيدنا) الاضافة للعهد الخارجى اى السيد المعين المعلوم عند اهل الملة او سيد خير الامم او البشر او المخلوقات وعلى كل تقدير يفيد سيادته لجميع المخلوقات كما ذكره المولى الفاسى ❊ والسيد هو الذى يفزع اليه عند النوائب وقيل وقيل (ومولانا محمد خير اهل الوبر والمدر) اى خير اهل البدو والحضر لما ان الوبر يطلق على بيوت اهل البادية المتخذة من اشعار الابل كما ان المدر يطلق على الامصار والقرى لكون اكثر بيوتها مبنية بالمدر اى قطعة الطين المجففة اعنى اللبن تقول ما رأيت فى الوبر والمدر مثله اى فى البدو والحضر على ما فى القاموس (وعلى آله) اى اتقياء امته على ما رجحه المحقق الدوانى (٣) (وصحبه) من قبيل عطف الخاص على العام * لتعظيم الاصحاب الكرام ❊ والصحب اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابى وهو فى الاصطلاح من لقى المصطفى يقظة بعد النبوة وقبل وفاته مسلما وان لم يره لعارض او لم يره النبى صلى الله عليه وسلم على الظاهر (هداة) جمع هادى (طريقته) اى طريقة محمد صلى الله عليه وسلم وصراطه المستقيم (الوسطى) صفة للطريقة اى المتوسطة (بين الجبر والقدر) المراد بالجبر هنا نفى القدرة والاختيار عن العباد وبالقدر تفويض افعال العباد اليهم والقول بكونهم خالق افعالهم ففى الكلام ما لا يخفى من براعة الاستهلال ❊ ولا يبعد ان يعتبر التلميح فى هذا المقال ❊ الى قوله تعالى ❊ وكذلك جعلناكم امة وسطا ❊ وان لم يرتضه

وصلى الله على النبى ثم قال مع ان فى قوله تعالى، وسلام على المرسلين، وسلام على عباده الذين اصطفى. الى غير ذلك اسوة حسنة انتهى على ان وظيفة الشارح شرح المتن على ما هو التحقيق لا شرحه على مذاق الماتن مطلقا وكم له من نظير (للشارح)

(٣) (قيل الراجح عند الشافعية ان اله اقاربه المؤمنون من بنى هاشم و المطلب وعليه المصنف لانه شا فعى المذهب فتفسير الآل فى كلامه باتقياء الامة تفسير بما يخالف مذهبه (قلت فيه نظر ظاهر، لمن هو ماهر،

الحال (امابعد فاعلم) وفى تصدير الكلام باعلم مع التأكيد المستفاد من اقامة الملزوم القصدى مقام الملزوم الادعائى فى امابعد كما تقرر فى محله مالايخفى من شدة الاهتمام بما يذكر فى هذه الرسالة و التنبيه على انه مما لا يسع جهله لاحد من اهل الدين وطالبى اليقين (ارشدك الله تعالى) وهداك الى المسلك الاقوم، والمذهب الاسلم وهى جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله (ان اهل القبلة) وهم الذين جمعهم الدين الاحمدى والشرع المحمدى وقد يعبر عنهم بالمتكلمين (اطبقوا قاطبة) اى اتفقوا جميعا (بل الفلاسفة واكثر الملليين) ايضا (اعلم ان طالبى ادراك حقائق الاشياء ان التزموا ملة من الملل فهم الملليون فان كان ادراكهم الحقائق بطريق البحث والنظر وترتيب المقدمات فهم المتكلمون والاى وان لم يكن ادراكهم المذكور بطريق البحث والنظر بل بطريق التصفية والرياضات فهم الصوفيون وان لم يلتزموا ملة من الملل فهم الفلاسفة فان كان ادراكهم الحقائق بطريق البحث والنظر فهم المشائيون وان كان بطريق التصفية والرياضات فهم الاشراقيون وهذا حاصل تقسيم اشتهر بين اهل الكلام فالملليون يدخل فيهم اليهود والنصارى على اصطلاحهم وان لم تدخلا فى المتكلمين على الظاهر وكلا[illegible]س سره مبنى عليه وان كان فى كل من هذين الامرين بحث يظهر بالمراجعة الى خلافيات المولى مسجى زاده وقال المولى المزبور ايضا ما حاصله ان ارسطو واتباعه وهم المشائيون ذهبوا الى اثبات النبوة والرسالة ونزول الملك بالوحى من السماء وصدور الخوارق والمعجزات على ايدى الانبياء كما شهدت به كتب ارسطو افحديث الالتزام فى التقسيم المنفى فى جانب الفلاسفة والمثبت فى جانب المتكلمين اعنى التزام ملة من الملل وعدم الالتزام لابد وان يحرر ويقال ان المراد من التزام الملة هو اثبات النبوة والوحى والشرائع على وجه يتدين بها ويؤتى باعمال واخلاق لثبوتها بالشرائع

لان كون الراجح فى باب الزكاة عند الشافعية هذا المعنى لايستلزم كونه الراجح فى هذا المقام الذى هو مقام الدعاء الا ترى ان الامام النووى من اجلاء الائمة الشافعية اختار فى شرح المسلم كون المراد بالال هنا جميع امة الاجابة، وفى بلوغ المسرات للفاضل العدوى التحقيق انه لا يطلق القول فى الآل بل يفسر باعتبار المقامات والقرائن ففى الزكاة ما يناسبه وفى مقام المدح اتقياء امته انتهى وتفسيرنا باتقياء الامة لكونه مختارا كثر المحققين فى هذا المقام (الشارح)

ويجتنب عن اعمال واخلاق اخرى لنهى الشرائع عنها والمشائى انما يأتى بالاعمال والاخلاق لكونها من مقتضيات العقل وكذا انما يجتنب عن منهيات الاعمال والاخلاق لاقتضاء العقل الاجتناب عنها لا لثبوتها بالشرائع ونهيها عنها هذا (ثم ان المؤلف قدس سره انما غير الاسلوب الى الترقى فى النقل عن الفلاسفة اشارة الى ماسينبه عليه من ان مانقل عنهم من نسبة التأثير فى الحوادث الى الوسائط ظاهر مذهبهم والافهم فى التحقيق موافقون للمتكلمين فى نسبة التأثير فيما سوى افعال الحيوانات الى المبدأ الفياض كما سيتضح وفى النقل عن اكثر الملليين ايضا لشدة الاختلاف والاضطراب فى كلام الناقلين عن طوائف اليهود والنصارى (على انه لامؤثر) بالذات (فيما سوى افعال الحيوانات) من بنى آدم وغيرهم ففيه اشارة الى ان الخلاف فى الافعال جار فى افعال غير بنى آدم من الحيوانات ايضا وسيصرح به فى آخر الرسالة (من الموجودات) بيان لما فيما سوى واشارة الى ان غير الموجودات من الامور المعدومة والامور اللاموجودة واللامعدومة المسماة بالاحوال عند مثبتيها مما لم يقع الاتفاق على انه لامؤثر فيها (الا الله الواحد) المنزه عن الشريك والنظير وفى توصيفه تعالى هنا من بين اوصافه العلية بالواحد اشارة الى ان القول بكون المؤثر فيما سوى تلك الافعال من الموجودات غيره تعالى مما يفضى الى الشرك القبيح (تبارك وتعالى) عما يقول الظالمون علوا كبيرا (وافعال الحيوانات منها الطبيعيات) اى المنسوبة الى الطبيعة التى هى عبارة عن القوة السارية فى الاجسام بها يصل الجسم الى كماله (ولا خلاف فى مخلوقيتها) اى مخلوقية الافعال الطبيعية للحيوانات (له تعالى) لا لتلك الحيوانات الصادرة هى عنها (ايضا) اى كما لا خلاف فى مخلوقية ماسوى افعال الحيوانات من الموجودات له تعالى (سواء كانت) تلك الافعال الطبيعية (من الافعال المشعور بها) اى التى تشعر بها الحيوانات

(٤) (قيل لايخفى عليك ان ارادة غير المنسوبة الى الطبيعة لايجدى نفعا فى دفع حديث كون ثبوت الافعال الاختيارية للحيوانات بالمعنى المتنازع فيه اول المسئلة لان الافعال المنسوبة الى الطبيعة وغيرها على حد سواء عند الجبرية القائلين بنفى الاختيار عن الحيوانات وبكونها بمنزلة الجمادات فلا يفرقون بين افعالها بكون بعضها منسوبا الى الطبيعة وبعضها غير منسوب اليها حتى يكون غير المنسوب اليها معنى متفقا عليه فالوجه فى توجيه التعبير

عند صدورها عنها (كالمرض والصحة والنوم واليقظة او من) الافعال (غير المشعور بها) عند الصدور عنها (كالنمو) والزيادة فى الجسم (وهضم الطعام ومنها الاختياريات) اى ومن افعال الحيوانات الاختياريات والمراد بها هنا غير المنسوبة الى الطبيعة بالمعنى المذكور بقرينة المقابلة والا فثبوت الافعال الاختيارية للحيوانات بالمعنى المتنازع فيه اول المسئلة (٤) (وانما النزاع فيها فقط) مع الاتفاق على انها افعالهم لا افعاله اذا القائم والقاعد والاكل والشارب وغير ذلك هو الانسان مثلا وان كان الفعل مخلوقا لله تعالى فان الفعل انما يستند حقيقة الى من قام به لا الى من اوجده الا يرى ان الابيض مثلا هو الجسم وان كان البياض بخلق الله تعالى وايجاده ولا عجب فى خفاء هذا المعنى على عوام القدرية وجها لهم حتى شنعوا به على اهل الحق فى الاسواق * وانما العجب خفائه على خواصهم وعلمائهم حتى سود وا به الصحائف والاوراق ، وبهذا يظهر ان تمسكهم بما ورد فى الكتاب والسنة من اسناد الفعل الى العباد لا يثبت المدعى وهو كون فعل العبد واقعا بقدرته مخلوقا له كذا فى شرح المقاصد (فذهبت الجبرية) فى القاموس الجبرية بالتحريك خلاف القدرية والتسكين لحن او هو الصواب والتحريك للازدواج انتهى ، وقال العلامة الشهير بابن كمال الوزير تسكين الباء لغة فيها ، قال ابو عبيدة هو مولد وهو اصطلاح المتقدمين ، وفى تعارف المتكلمين يسمون الجبرة وفى تعارف الشرع المرجئة انتهى ماذكره العلامة المزبور فى اواخر رسالة القضاء والقدر ، وهم اصحاب جهم بن صفوان على ما فى كتاب الملل والنحل الذين ذهبوا (الى انها) اى تلك الافعال الاختيارية كائنة (بقدرة الله تعالى بلا قدرة من العبد) متعلقة بها وان حركاته بمنزلة حركات الجمادات وحاصل قولهم نفى الكسب والاختيار بالكلية وستطلع على بطلان مذهبهم فى تضاعيف الكلام ، والله الموفق

بالاختيارات ان يقال انه مبنى على ماهو المشهور بان يعبر عن قسم من الافعال بالاختيارات اوعلى قول الاكثرين دون الجبرية فعلى هذين الوجهين لا يرد الحديث المذكور حتى يدفع (قلت ماذكرناه فى توجيه التعبير بالاختيارات مبنى على ثبوت الفرق بين نحو المرض والصحة والنمو والهضم وبين نحو القعود والقيام والبطش وامثالها من الافعال عند الجبرية بنحو تقدم التصور مثلا فى القسم الثانى دون الاول وان كان

(للمرام)

للمرام، وانما قدم مذهبهم على مذهب الاشعرى لكون مذهبهم فى طرف الافراط كما ان مذهب المعتزلة فى طرف التفريط وكون مذهب الاشعرى متوسطا بينهما (والاشعرى) وهو ابو الحسن على بن اسمعيل بن اسحق بن سالم بن اسمعيل بن عبدالله بن موسى بن بلال بن ابى بردة بن ابى موسى الاشعرى الصحابى رضى الله تعالى عنه وله مصنفات كثيرة قال بعضهم هى خمسة وخمسون ولد فى سنة (٢٦٥) وتوفى فى سنة (٣٢٤) على ماذكره المحقق الكمال ابن ابى شريف فى حاشية شرح العقائد النسفية، وقد اورد المولى ابن الكمال طرفا من مناقبه فى طبقات الحنفية ايضا فراجعها (الى انهابها) اى بقدرة الله تعالى (بلا تأثير من قدرة العبد) وان كان له قدرة تتعلق بها وتقارنها (والمعتزلة الى انها بقدرة العبد فقط) بلا قدرة من الله تعالى متعلقة بها حال كونها ملابسة (بالاختيار) فانهم ومن وافقهم من اهل الزيغ والضلال مطبقون على ان العباد موجدون لافعالهم مخترعون لها بقدرهم على سبيل الاستقلال مختارين فى ذلك غير موجبين، ولايخفى عليك ان تقرير مذهب المعتزلة على هذا الوجه مبنى على ماذكره الامام الرازى وتبعه بعض المعتزلة من ان العبد عندهم موجد لافعاله على سبيل الصحة والاختيار وعند الحكماء على سبيل الايجاب بمعنى ان الله تعالى يوجب للعبد القدرة والارادة ثم هما يوجبان وجود المقدور والافقد قال فى شرح المقاصد وانت خبير بان الصحة انما هى بالقياس الى القدرة واما بالقياس الى تمام القدرة والارادة فليس الا الوجوب وانه لاينافى الاختيار ولهذا صرح المحقق فى قواعد العقائد ان هذا مذهب المعتزلة والحكماء جميعا نعم ان ايجاد القوى والقدر عند المعتزلة بطريق الاختيار وعند الحكماء بطريق الايجاب لتمام الاستعداد انتهى، وانما اختار

الحيوان عندهم بمنزلة الجماد نظرا الى عدم مقارنة القدرة اصلا فى الكل بناء على بداهة الفرق بينهما ولا يلزم من نفى الفعل الاختيارى نفى مباديه الاربعة بالكلية لعدم استلزام نفى الملزوم نفى اللازم قطعا فعلى هذا لايكون الافعال المنسوبة الى الطبيعة وغيرها على حد سواء لكون الاولى غير مسبوقة بالتصور والثانية مسبوقة به الاترى انه لم يسمع منهم اطلاق الطبيعية على القسم الثانى من غير نزاع فى اطلاقها على القسم الاول عند

الكل وكون مثل المرض و الصحة والنوم و اليقظة مشعورابه لايقدح فى عدم كونه مسبوقا بالتصور وهو ظاهر فالتوجيه الذى ذكرناه مما لا يخفى صحته ولطفه وان كان التوجيهان اللذان ذكرهما صحيحين (للشارح)

قدس سره تقرير الامام لما انه لما كان المذكور فى كتب القوم ان فعل العبد عند المعتزلة واقع بقدرة العبد وحدها وعند الحكماء بقدرة يخلقها الله تعالى فى العبد ولم يكن للمعتزلة نزاع فى ان قدرة العبد مخلوقة لله تعالى اتجه عليه انه لايمتاز مذهبهم على هذا عن مذهب الحكماء فاستصوب المتأخرون فى تقرير مذهب المعتزلة ماذكره الامام عليه رحمة الملك العلام، ثم انه قال فى شرح العقائد وقد كانت الأوائل منهم يتحاشون عن اطلاق لفظ الخالق ويكتفون بلفظ الموجد والمخترع وغير ذلك وحين رأى الجبائى واتباعه ان معنى الكل واحد وهو المخرج من العدم الى الوجود تجاسر واعلى اطلاق لفظ الخالق انتهى، ولكل من هذين الفريقين الجبرية والمعتزلة شبه كاسدة، واصول فاسدة، اجاب عنهما علماء اهل السنة، اعانهم الله تعالى ذو المنة، باجوبة قاطعة، وبراهين ساطعة، فى مطولات الكتب تجدها، ان رمت الاطلاع عليها فارجع اليها، ومما يرد قول الفريقين قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين لانه تعالى وصف عباده بالعبادة وهى كسبهم فيكون ردا على الجبرية وايضا وصفهم بالاستعانة وهى تنافى الاستطاعة فيكون ردا على المعتزلة على ماذكره المولى العريانى فى شرح النونية الخضرية (والفلاسفة الى انها بقدرته بالايجاب) عدهم الفلاسفة قائلين بذلك مبنى على ظاهر مذهبهم كما يأتى فلا ينافى مامر بل هذا وجه الترقى المار بقولنا بل الفلاسفة كذا ذكره فى الحاشية، قوله عدهم الفلاسفة آه يعنى ان القول بان الفلاسفة ذهبوا الى كون فعل العبد بقدرته استقلالا مبنى على مايظهر من كلماتهم حيث نسبوا ايجاد المعلولات التى فى المراتب الاخيرة كالعقل العاشر من سلسلة العقول العشرة الى المعلولات المتوسطة اذ جعلوا العقل التاسع موجدا للعقل العاشر وكذا جعلوا العقل الثامن

(موجدا)

موجدا للعقل التاسع وهكذا الى العقل الثانى من المتوسطة وكذا جعلوا طبائع الاجسام موجدة لآثارها المخصوصة بها وتلك الآثار من المعلولات الاخيرة والطبائع من المتوسطة لكونها صادرة من العقول عندهم ونسبوا ايجاد المتوسطة الى العالية كالعقل الاول بالنسبة الى الكل والعقل الثانى بالنسبة الى مابعده والعقل الثالث بالنسبة الى مابعده فانها معلولات عالية ❊ قوله فلا ينافى مامر اى اذا كان ذلك العد مبنيا على ظاهر مذهبهم فلا ينافى مامر آنفا من ان اهل القبلة اطبقوا قاطبة بل الفلاسفة آه لانه كان مبنيا على تحقيق مذهبهم الذى هو كمذهب الاشعرى (٥) الا انهم يقولون بكونه تعالى موجبا فى التأثير والايجاد بتمام الاستعداد ولا يقول به الاشعرى واتباعه كما ستعرف ❊ قوله بل هذا اه اى بل كون عدهم هذا مبنيا على ظاهر مذهبهم وجه تغيير الاسلوب فى النقل الى الترقى هناك كما نبهنا عليه (ونسبة هذا) اى القول بكونها بقدرة العبد بالايجاب (الى امام الحرمين) وهو ابو المعالى عبد الملك بن الشيخ ابى محمد عبد الله الجوينى الفقيه الشافعى الملقب بضياء الدين المعروف بامام الحرمين لمجاورته فيهما مدة من الايام ولد فى سنة (٤١٩) وتوفى فى قرية من قرى نيسابور فى سنة (٤٧٨) وله مناقب جليلة ذكرنبذ منها فى وفيات الاعيان للقاضى ابن خلكان رحمه الله (سهو) بين (كما افاده العارف السنوسى تصريحا) حيث صرح فى شرح الجزائرية بكون هذه النسبة سهوا (والسعدا) لعلامة التفتازانى (فى شرح المقاصد تلويحا) فانه وان لم يصرح بكون هذه النسبة سهوا الا انه مما اشعر به كلامه هناك حيث قال ثم المشهور فيما بين القوم والمذكور فى كتبهم ان مذهب امام الحرمين ان فعل العبد واقع بقدرته وارادته كما هو رأى الحكماء وهذا خلاف ماصرح به الامام فيما وقع الينا من كتبه قال فى الارشاد اتفق ائمة السلف قبل ظهور

(٥) قيل كلام شيخنا المصنف لا يخلو عن نظر نشأ من زلة قلمه فانه لا حاجة الى هذا التوفيق اذ لا منافاة بين ماهنا ومامر لانه لم يتعرض هناك لتحقيق مذهب الفلاسفة حتى ينافيه ماهنا فيحتاج الى التوفيق بما ذكره هذا وان كان ترك الادب مع المرشد الا ان الحق حرى وحقيق بالاتباع ولم يتأمل الشارح فى اطراف الكلام اعتمادا على جلالة المصنف (قلت اعلم ان الفلاسفة اما ان يقولوا بكون المؤثر فيما سوى الافعال من الموجودات بالذات هو الله تعالى مع

البدع والاهواء على ان الخالق هو الله ولا خالق سواه وان الحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى من غير فرق بين ما يتعلق قدرة العباد به وبين ما لا تتعلق الى آخر ما نقله العلامة هناك، وقد يعتذر عن هذا بان المروى عنه مبنى على ما هو المشهور عن الحكماء وما فى الارشاد مبنى على تحقيق مذهبهم * يقول العبد الضعيف * ايد الله بلطفه الشريف * وانت خبير بان ما يفهم من سياق كلام العلامة ان الامام مصرح بما فى الارشاد فى جميع كتبه وان المروى لم يوجد فى شئ منها اصلا وان مساق كلام الامام ينادى على ان مراد الامام بيان ما وقع عليه اتفاق ائمة السلف قبل ظهور البدع والاهواء ❊ وليس بقصد نقل مذهب الحكماء ❊ فما اعتذارك من شئ اذا قيلا ❊ (وذهب ابو اسحق الاسفرائنى) وهو الاستاذ ابو اسحق ابراهيم بن محمد بن مهران الاسفرائنى الملقب بركن الدين الشافعى المتوفى بمدينة نيسابور فى سنة (٤١٨) على ما فى وفيات الاعيان للقاضى ابن خلكان (الى انها بمجموع القدرتين) قدرة الله تعالى القديمة وقدرة العبد الحادثة (على ان تؤثرا فى اصل الفعل) وسينكشف مذهب الاستاد فى خلال التقرير ❊ فلا حاجة هنا الى التحرير ❊ (والقاضى) اى وذهب القاضى وهو القاضى ابو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلانى البصرى المتكلم المشهور السالك الى طريقة الاشعرى فى الكلام المتوفى بمدينة بغداد دار السلام (٦) فى سنة (٤٠٤) والباقلانى بالباء الموحدة المفتوحة والالف والقاف المكسورة ثم الالف والنون نسبة الى الباقلا لبيعه اياه وفى الباقلا لغتان تشديد اللام وقصر الالف وتخفيف اللام ومد الالف فالنسبة اليه بالنون من الشواذ نحو صنعانى وبهرانى على ما فى الوفيات (الى انها) اى هذه الافعال (بهما) اى بمجموع القدرتين المذكورتين لكن

كون فعل العبد بقدرة الله تعالى كما هو مذهبهم التحقيق الذى اشار اليه الشيخ ابو على وفصله المحقق الدوانى كما سيأتى واما ان يقولوا بكون المؤثر فى المعلولات الاخيرة المعلولات المتوسطة وفى المتوسطة العالية مع كون فعل العبد بقدرته على ما هو المشهور ولا قائل بالفصل اذا عرفت هذا فقد عرفت وجه المنافات بين ما ذكر هنا وبين ما ذكر فيما مر اذ لما ذكر فيما مر ان المؤثر فيما سوى الافعال من الموجودات هو الله سبحانه ولو عند

(على)

(على ان تأثير القدرة القديمة) وهى قدرة الله تعالى (فى اصل الفعل) الذى هو من الموجودات الخارجية (و) ان (تأثير) القدرة (الحادثة) التى هى قدرة العبد (فى وصفه) اى وصف الفعل الذى هو من الامور الاعتبارية (ككونه طاعة اومعصية) الى غير ذلك من الاوصاف التى لاتوصف بها افعاله تعالى كما فى لطم اليتيم تأديبا وايذاء فان ذات اللطم واقعة بقدرة الله وتأثيره وكونه طاعة على الاول ومعصية على الثانى بقدرة العبد وتأثيره كذا فى شرح المواقف (وهذا المذهب) اى مذهب القاضى (عين مذهب الماتريدية كما افاده المحققان) محقق الحنفية كمال الدين (ابن الهمام فى متن) كتابه المسمى (بالمسايرة و) محقق الشافعية كمال الدين (ابن ابى شريف فى شرحها) اى المسايرة يعنى انه اشعر بذلك كلام هذين المحققين فى متن الكتاب المذكور وشرحه، وفيه بحث ستطلع عليه (و) كما افاده (المولى حسن چلبى فى حاشية شرح المواقف) لسيد المحققين اى اشعر به كلام المولى المذكور ايضا هناك (وصرح به) اى بكون مذهب القاضى عين مذهب الماتريدية (المدقق الكنبوى فى حاشية العقائد الدوانية) ولعل الاصوب فى حاشية شرح العقائد الدوانى اوفى حاشية شرح العقائد العضدية على مالايخفى (و) صرح به المدقق المزبور (فى تعليقاته) اى فيما علقه وكتبه (على) هوامش حاشية المحقق (السيالكوتى الواقع) اى الواقعة (على) حاشية المولى (الخيالى) الواقعة على شرح العقائد النسفية للعلامة التفتازانى اذا كان الامر كذلك (فلا تعويل) اى لا اعتماد (على قول من جذب مذهبهم) اى مذهب الماتريدية (الى شوب الاعتزال) ظنا منهم ان قدرة العبد مؤثرة عند الماتريدية فى اصل الفعل بالاستقلال * حاشاهم

الغلاسفة لزمه القول بكون فعل العبد بقدرته تعالى عندهم بناء على ما بيناه انفا فلما ذكر هنا انه عندهم بقدرة العبد بالايجاب ولزم القول بكون المؤثر عندهم فى المعلولات الاخيرة المتوسطة وفيها العالية تنافى ذلك تنافيا ظاهرا فاشار المصنف قدس سره فيما كتبه فى الهامش الى دفعه وفصلناه حق التفصيل والمعترض لم يتنبه لوجه المنافات لدقته وخفائه حتى اجترأ على المص ليتوسل بذلك الى الاعتراض على وانا اقضى العجب منه فانه فانه يعيرنى بما انتقدت

به على المصنف ولم اجد بدا من ذكره لكونه حقا صريحا ويتحامل هو نفسه عليه قدس سره فيما تجد له محملا صحيحا، وكم من عائب قولا صحيحا، ويغتر في ذلك بادعاء اردة بابه وان الاعتراض من مريده وان كان ترك ادب فيه فخر وشان لجنابه مع ان حسن الظن بجلالة قدره قدس سره ان يقبل الحق ولو جاء به الاعداء؛ ويرد الباطل وان تفوه به من له نسبة صحيحة اليه بلا مراء، على ان الاعتراض من المريد لكونه اساءة ممن يرجى منه الاحسان اشد من اعتراض غيره فضلا عن الفخر والشان (للشارح)

عن التفوه بهذا الامر المحال ❊ (كما سيجئ) الاشارة اليه في اثناء بيان الامور المندفعة بتقرير الارادة الجزئية التي هي الكسب عند الماتريدية بعد ثلث ورقات (ولا) تعويل ايضا على قول من جذب مذهبهم (الى قول الاستاد) ابي اسحق الاسفرائيني (كما توهمه بعض الامجاد) وهو والد المولى ابي سعيد الخادمي رحمه الله كما سيشير اليه لكن هذا المتوهم هو الذي يفهم من كلام المولى الخيالي على ما صرح به بعض محشيه مؤيدا بما لا مزيد عليه واللازم لتحقيق صدر الشريعة في التوضيح وبيانه ❊ كما صرح به المولى الخادمي قدس سره في رسالة البسملة مشيدا لاركانه ❊ متبجحا بالوصول الى ذروة المرام بتوفيق الله واحسانه ❊ مع عزة النيل اليه وعلو عنانه ❊ على ما يغني عن النقل المراجعة الى ما حقق فيها بفهم ما اودعه فيه واذعانه ❊ وسيتضح الكل ان شاء الله تعالى (ولما لم يتعلق الغرض) جوابه مع ما عطف عليه من قوله الآتي وايضا لما كان الفرق اه قوله بعد صحيفة حدائي هذا آه (ببيان تشعب فرق الاعتزال) اي ببيان افتراق فرق اهل الاعتزال في مسئلة خلق الافعال (بالنسبة الى المباشرة والتوليد في الافعال) فانهم لما اسندوا افعال العباد اليهم ورأوا فيها ترتبا ورأوا فيها ايضا ان الفعل المترتب على الاخر يصدر عنهم وان لم يقصدوا اليه اصلا فلم يمكنهم لهذا اسناد الفعل المترتب الى تأثير قدرتهم فيه ابتداء لتوقفه على القصد على ما في المواقف وشرحه قسموا افعال العباد الى ما هو بالمباشرة والى ما هو بالتوليد وهو ان يوجب فعل لفاعله فعلا آخر نحو حركة اليد وحركة المفتاح فان الاولى منهما اوجبت لفاعلها الثانية سواء قصدها اولم يقصد، وافترقوا في هذه المسئلة بالنسبة اليهما على ما ذكره قدس سره في الحاشية الى اربع فرق ، فالنجارية ذهبوا الى كون الافعال المباشرة بمجموع القدرتين

وان كان الافعال المتولدة بقدرة العبد فقط ، وذهب بعضهم الى ان الافعال المتولدة بجملتها فعل لفاعل المسبب اى سبب الافعال المتولدة الذى هو عبارة عن الافعال المباشرة فكل من الافعالين بقدرة العبد عندهم وهو المشهور عنهم ، وذهب ثمامة بن اشرس الى ان الافعال المتولدة حوادث لامحدث لهـا قال لامجال على اسنادها الى فاعل السبب لئلا يلزم اسناد الفعل الى الميت فى صورة موت الرامى قبل بلوغ سهمه الى الرمية ولا على اسنادها الى الله تعالى لانه يستلزم صدور القبيح من الله تعالى فهى افعال لافاعل لها والفرقتان الاوليان يلتزمون فى مثل الصورة المذكورة كون الاصابة والآلام الحادثة منهامن فعل الميت ، وذهب ضرار بن عمرو وحفص الفرد منهم الى ان ماكان من الافعال المتولدة فى محل القدرة اى محل قدرة الفاعل فهى فعل العبد بقدرته وماكان منها فى محل مباين لمحل القدرة فاوقع منهـا على وفق اختياره فهو ايضـا من فعله كالقطع والذبح ومالايقع على وفقه فليس من فعله كالآلام فى المضروب والاندفاع فى الثقيل لئلا يلزم اسناد الفعل الى الميت فى مثل الصورة المذكورة وبما حررناه استغنيت عن نقل الحاشية المشـار اليها بعبارتها الاانهـا كما ترى تشعر بان النجارية مع كونهم من المعتزلة خالفوا جمهورهم فى اسناد الافعال المبـاشرة الى مجموع القدرتين وهو ممـا يأبى عنـه ان المولى الشهير بالشهر ستانى لم يعدهم فى كتابه الملل والنحل من فرق المعتزلة بل ذكرهم فى مقابلتهم نعم انه ذكر ان النجار ومن تبعـه وافقوا المعتزلة فى نفى الصفات الوجودية وحدوث الكـلام ونـفى الرؤية كما وافقوا اهل السـنة فى خلق الافعـال وكون الاستطاعة مع الفعل وكون العبد كاسبا لفعله فتبصر (٧) (وكون قدرة العبد) عطف على قوله تشعب آه اى ولم يتعلق الغرض ببيان

(٦) (قيل قوله دار السلام الصواب مدينة السلام لان دار السـلام اسم الجنة وقد صرحوا بكراهة تسميتهـا بدار السلام (قلت فى تاج العروس قال شيخنا ويقال لهادار السـلام ايضا وانشد الخفاجى ؛ وفى بغـداد سـادات كرام ؛ ولكن بالسلام بلا طعام ؛ فما زادوا الصديق على سلام ؛ لـذلك سميت دار السلام وقال آخر ؛ فداره ليست ببغدادهم ؛ مع انها تدعى بدار السـلام وفى نفح الطيب قال حدثنا التاجر ابو عبد الله البرجونى وبرجونة قرية من

كون قدرة العبد (مؤثرة عند بعضهم) اى المعتزلة (بمجرد الرجحان) اى رجحان جانب الفعل على الترك (الناشى عن اجتماع الشروط) التى يتوقف وجود الفعل عليها (وتعلق الارادة الحادثة) التى هى ارادة العبد، قال قدس سره فى الحاشية الارادة الحادثة لاتوجب المراد عند الاشاعرة ووافقهم الجبائى وابنه وجماعة من المعتزلة وخالف النظام والعلاف وجعفر بن حرب وجمع من قدماء معتزلة البصرة فقالوا بايجابها له اذا وصلت الى غاية توطين النفس على الفعل انتهى، ثم ان عطف قوله وكون قدرة اه على قوله المباشرة اه اى وبالنسبة الى كون قدرة العبد وان صح من حيث المعنى ايضا الا انه خلاف مساق الكلام كما ستنبه له (بناء على الفرق) يعنى ان كون قدرة العبد مؤثرة بمجرد الرجحان عند بعضهم مبنى بناء على الفرق عندهم (بين) الارادة (القديمة) التى هى ارادته تعالى (وبينها) اى بين الارادة الحادثة بان التأثير (بالايجاب) وامتناع تخلف المراد فى الاولى (وعدمه) اى وعدم الايجاب وامكان التخلف فى الثانية (فيمتازون) اى الذاهبون الى هذا (عن الفلاسفة بكون العبد مختارا فى فعله) غير موجب (عندهم) وموجبا فيه غير مختار عند الفلاسفة وان لم يمتازوا عنهم فى الحكم بكون المؤثر قدرة العبد فقط بالاستقلال (وغير مؤثرة) عطف على قوله مؤثرة اى وكون قدرة العبد غير مؤثرة (عند بعض آخرين) اى المعتزلة بشئ من الرجحان وغيره (الا بالبلوغ الى حد الوجوب بناء على ان الارادة الحادثة موجبة للمراد) كالارادة (القديمة) فاذا تعلقت بجانب الفعل بعد اجتماع الشروط وجب الفعل معه فيصدر بالايجاب، قال فى نشر الطوالع او المؤثر قدرة العبد فقط بالايجاب وامتناع التخلف وهو مذهب الفلاسفة وامام الحرمين مناوابى الحسن البصرى من المعتزلة فانهم قالوا ان الله يوجد فى العبد قدرة اذا قارنت حصول

(الشرائط)

قرى دار السلام انتهى، وقوله لان دار السلام الجنة مما لا تقريب له اصلا اذ لا مانع من كونه من الاسماء المشتركة كيف وقد جوز وا باسم من هو افضل من الجنة والكرسى والعرش سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بل والتكنى بكنيته بعده ايضا بناء على ان قوله عليه الصلوة والسلام سموا باسمى ولا تكنوا بكنيتى قد نسخ لان عليا رضى الله عنه كنى ابنه محمد بن الحنيفة ابا القاسم بل وجوز و التسمية ببعض الاسماء الحسنى ايضا ففى التاتار خانية عن السراجية

الشرائط وارتفاع الموانع ثم ان تلك القدرة يوجب الفعل كذا فى شرح المواقف ولعل من شرائط ايجادها ارادة العبد الفعل انتهى ولذا قال قدس سره (فيكون مذهبهم عين مذهب الفلاسفة فى الفعل) فتبصر (وان امتازوا عنهم بالاختيار فى المبادى) لما قدمناه نقلا عن قواعد العقائد من ان ايجاد القوى والقدر فى العبد عند المعتزلة بطريق الاختيار وعند الحكماء بطريق الايجاب لتمام الاستعداد بناء على اصولهم الفاسدة (وكون الحوادث) عطف على القريب او البعيد اى وبيان كون الحوادث (فى ظاهر مذهب الفلاسفة منسوبة الى الوسائط) دون المبدأ الفياض (فينسبون الفعل الى قدرة العبد) اى ينسبون فعل العبد الى قدرته بناء على هذا الظاهر (كما مر) فى تقرير المذاهب ان الفلاسفة ذهبوا الى كون الافعال بقدرة العبد بالايجاب (وفاقا) اى حال كون ما مر موافقا (لما فى) متن (المواقف) للمولى عضد الدين (و) حاشية شرح العقائد النسفية للمولى (الخيالى) وقد بينت كون ذلك ظاهر مذهبهم هناك بما لا مزيد عليه فتذكر (وفى تحقيقه منسوبة) عطف على قوله فى ظاهر مذهب آه اى وكون الحوادث فى تحقيق مذهب الفلاسفة منسوبة (الى المبدأ الفياض) تعالى شانه عن الاستيعاض، لما سبق ايضا ان تحقيق مذهبهم كمذهب الاشعرى الا انهم يقولون بكونه تعالى موجبا فى التأثير والايجاد بتمام الاستعداد ولا يقول به الاشعرى (فلا تفيد الوسائط) التى اثبتوها على تحقيق مذهبهم (الا تمام الاستعداد) الموجب لتعلق القدرة والارادة القديمتين (كما هو مقرر فى محله) قال فى شرح الاشارات ان الكل متفقون على صدور الكل منه جل جلاله والوجود معلول له على الاطلاق فان تساهلوا فى تعاليمهم لم يكن منافيا لما اسسوا وبنوا مسائلهم عليه وقال بهمنيار فى التحصيل فان سئلت الحق فلا يصح ان يكون علة الوجود الا ما هو برئ من كل وجه معنى ما بالقوة

التسمية باسم يوجد فى كتاب الله تعالى كالعلى والكبير والرشيد والبديع جائزة ومثله فى المنح عنها، وقوله وصرحوا بكراهته، عما يمجه الاسماع لكونه من قبيل الابهام فى محل النزاع (للشارح)

وهذا هو المبدأ الاول لاغير، ومانقل عن افلاطون ان العالم كرة والارض نقطة والانسان هدف والافلاك قسى والحوادث سهام والله هو الرامى فاين المفر يشعر بذلك ايضا على ماذكره المحقق الدوانى فى شرح العقائد، وفى حواشى الحاشية الخيالية هنا كلام، يوجب الاطالة بنقله الملام، (فينسبونه) اى بناء على هذا التحقيق (الى القدرة القديمة) للمبدأ الاول ويجعلون المراتب العالية شروطا معدة للمتوسطة والمتوسطة للاخيرة (كما فى شرح الجلال) الدوانى على العقائد العضدية فى بحث حصول المعرفة بالنظر حيث قال واعلم ان تحقيق مذهب الفلاسفة ان لامؤثر فى الحقيقة الا الله تعالى وان الوسائط بمنزلة الشرائط والآلات وقد صرح به الشيخ فى الشفاء لكنهم لاينكرون التوقف على الوسائط وظاهر مذهب الاشعرى بنفيه انتهى، وكما فى رسالة خلق الاعمال له ايضا حيث قال فيها والحكماء ايضا قائلون بان الله تعالى هو الفاعل الحقيقى لجميع الممكنات وان ماعداه بمنزلة الشروط والآلات وهذا وان كان خلاف ماشتهر بين المتأخرين المنتحلين لاقاويلهم لكنه مما صرح به المحققون منهم حتى شيخهم ورئيسهم ابوعلى حسين بن عبد الله بن سينا فى كتابه المشهور بالشفاء ولتلميذه الفاضل عمر بن الخيام رسالة فى تحقيق ذلك اشبع فيه القول وبينه بمقدمات دقيقة لولاما انا فيه من الشواغل العائقة وكونى على جناح السفر للخصت بعضها، وذكره ايضا تلميذه المبرز بهمنيار فى كتابه التحصيل مشيرا الى بعض مقدمات دليله هذا (خلافا للغزالى) الامام حجة الاسلام فان الفلاسفة عنده ينسبونه الى القدرة الحادثة قولا واحدا وليس لهم تحقيق ينسبونه فيه الى القدرة القديمة على مافصله بعض ارباب حواشى الخيالى (وبهذا التفصيل يطبق بين الاقوال المتناقضة بحسب الظاهر) الواقعة (فى هذا المقام)

٧) اشارة الى ان المفهوم من كلام الملل والنحل ان النجارية ذهبوا الى كون افعال العبد مخلوقة لله تعالى مطلقا واما كون المتولدة منها مخلوقة للعبد كما يشعر به سياق كلام الحاشية فكلا وان كون النجارية من المعتزلة مما يشعر به كلام السيد المحقق فى شرح المواقف ايضا فليحرر منه

(وان)

وان لم تكن متناقضة بحسب الباطن وفى الحقيقة (كما لا يخفى على الفطن) حيث يتمكن بهذا التفصيل من توزيع تلك الاقوال المتناقضة على المذاهب المفصلة المذكورة، توضيحه انه وقع فى كلام بعضهم ان المعتزلة قائلون بكون جميع افعال العباد مخلوقة لهم وفى كلام بعض آخر ان بعض افعال العباد مخلوقة له تعالى عندهم فيوزع هذان القولان على ماعرفت من مذاهبهم الواقعة فى الافعال المباشرة والمولدة كما قرر وكذا وقع فى بعض الكتب ان قدرة العبد مؤثرة عند المعتزلة بالصحة والاختيار وفى بعض آخر انها مؤثرة عندهم بالايجاب فيوزعان على المذهبين المذكورين لهم فى كون قدرة العبد مؤثرة بمجرد الرجحان اوبالبلوغ الى حد الوجوب وكذا ذكر بعض العلماء ان الفلاسفة ذهبوا الى كون الافعال بقدرة العبد بالايجاب وذكر بعض آخر انها بقدرته تعالى عندهم لامؤثر غيره فيوزعان على ظاهر مذهبهم وتحقيقه كما عرفت (وايضا لما كان الفرق) عطف على قوله ولما لم يتعلق الغرض آه كما اشرنا اليه (بين قدرة العبد) الثابتة له (عند الاشعرى و) بين (قدرته) الثابتة له (عند الماتريدى) وهو علم الهدى محمد بن محمد بن محمود ابو منصور الماتريدى صاحب كتاب التأويلات مات فى سمرقند سنة ثلث وثلثين وثلثمأة بعد وفات ابى الحسن الاشعرى بقليل وهما امامان جليلان لاهل السنة والجماعة بينهما اختلاف فى نزر من المسائل ابلغها العلامة الطرسوسى فى انموزج العلوم الى بضع واربعين مسئلة لايضلل اصحاب كل منهما اصحاب الاخر ويسمى اصحاب الاول بالماتريدية واصحاب الثانى بالاشاعرة وقد يعبر عن الكل بالاشاعرة وماتريد قرية من قرى سمرقند (وكسبيه عندهما) اى وكان الفرق بين كسبيه عندهذين الامامين (فى غاية الغموض) والخفاء وذلك لان كلا منهما قائل بكون فعل العبد مخلوقا له تعالى وحده

وبكون قدرة العبد وارادته من الاسباب العادية له على نحو سائر الاسباب العادية وبان للعبد كسبا هو مدار التكليف وانه فاعل مختار فى فعله الى غير ذلك مما يجئ (حتى قال) لى كما هو مقتضى السوق (بعض من ادركته) ولاقيته (انه فتش الكتب) وتتبعها ويجوز فى مثل هذا المقام ان يقال انى فتشت الكتب ايضا (فى) مدة (طول عمره) و بقائه فى الدنيا (فاوجد بينهما) اى بين القدرتين والكسبين عند الاشعرى والماتريدى (فرقا) بوجه من الوجوه اصلا (فاحتاج) ويقال عند السلوك فى البيان الى الطريق الذى اشرنا اليه فاوجدت(٣) بينهما فرقا فاحتجت وهو ظاهر (الى القول بانهما) اى تينك القدرتين وذينك الكسبين عندهما (بمعنى واحد واضطر بعضهم) عطف على قال آه اى وحتى اضطر بعضهم فى الفرق بين القدرتين والكسبين (الى القول بان مدخلية القدرة) اى قدرة العبد فى فعله (بالسببية) اى بطريق السببية (الحقيقية) لا بطريق السببية العادية (عند القاضى) الذى يرجع مذهب الماتريدية الى مذهبه فيمتاز مذهبهم عن مذهب الاشاعرة لكون مدخلية قدرة العبد فى فعله عند الاشاعرة بطريق السببية العادية لا الحقيقية (وهما كما ترى) اى القول بكونهما بمعنى واحد والقول بان مدخلية القدرة بالسببية الحقيقية عند القاضى ليسا بشئ كما ترى، اما الاول فظاهر ولما يجئ ، واما الثانى فلانه اما قول بكون قدرة العبد مؤثرة بالايجاد على الاستقلال، فيعود الى مذهب اهل الاعتزال، واما قول بكونها مؤثرة به على جهة الاعانة والاسعاد، فيعود الى مذهب الاستاد (ورايت تاليف) جمع تأليف على زنة تفاعيل (متعددة) مستقلة فى تحقيق (هذه المسئلة) اى مسئلة خلق الاعمال وما وصل الينا منها ستة رسالة الفاضل الربانى، المحقق الدوانى، ورسالة المحقق نصير الدين الطوسى، وقد اورد خلاصة مافيها العلامة التفتازانى فى التلويح ، ورسالة الفاضل

(الاسترابادى)

(٣) قيل وحينئذ لابد ان يقال فى طول عمرى بدل قوله فى طول عمره وكان ينبغى ان يتعرض له (اقول هذا حق لاشبهة فيه الا انه لم يتعرض له لظهوره نعم لو تعرض له لكان احسن على كل حال، والحق احق ان يتبع بلا جدال، (للشارح)